السالنامات العثمانية مصدر لدراسة العصر العثماني

د. أحمد محمد عبد العال سليم
مدرس التاريخ الحديث
بآداب حلوان

السالنامات مصطلح مركب من كلمتين فارسيتين (سال) بمعنى سنه و(نامه) وتعنى كتاب أو رسالة. والمصطلح بمجموعة يعنى الكتاب السنوى أو الحولية أو ما يعرف باللغة الإنجليزية Year Book . وقد أطلقت السالنامه في الدولة العثمانية على المطبوعات السنوية الرسمية التي كانت تصدرها الوزارات المختلفة في العاصمة وكذلك في الولايات العثمانية.(١)

وتشكل السالنامات العثمانية مصدرا مهما لدراسة التاريخ الحديث للبلدان التي كانت تحت الحكم العثماني. إذ تضمنت منذ صدورها في منتصف القرن التاسع عشر تقريبا وحتى نهاية العقد الثالث من القرن العشرين معلومات غزيرة عن الأحوال العامة في الولايات العثمانية قلما يستطيع المرء الحصول عليها من المصادر التاريخية التقليدية المعروفة.

وربما يكون صدور تلك السالنامات قد تم في إطار محاولة تحديث الدولة العثمانية وزيادة مركزيتها وهو الاتجاه الذي بدأ مع حركة التنظيمات الجديدة التي أصدرها السلطان عبد المجيد عام ١٨٣٩م. وقد دأب الباحثون والعاملون في حقل الدراسات التاريخية والعثمانية وإعتماد المعلومات التاريخية الواردة فيها في دراساتهم التاريخية منذ عقود.(٢)

وعلـــى الـــرغم من ذلك لا نجد دراسة واحدة تناولت أهمية دراسة الســـالنامات باعتبارها مصدراً لدراسة التاريخ العثماني في مصر. ويبدو أن عدم وجود سالنامات خاصة بولاية مصر خلال تلك الفترة قد أثر سلبياً على تـــناول هذا الموضوع بالبحث والدراسة رغم أهميته ولكن كان يمكن تناول إحـــدى سالنامات الولايات العثمانية بالبحث والدارسة وللتعرف على أحوالها في تلك الحقبة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية ومقارنتها بالأوضاع في مصـــر من واقع المصادر الأخرى المتوفرة لدينا على سبيل المقارنة. وعلى الـــرغم مـــن ذلك لا نستطيع إنكار جهود بعض الباحثين الذين قاموا بإعداد دراساتهم في الجامعات المصرية حيث تناولوا بعض جوانب من السالنامات العثمانية في موضوع دراساتهم. (٣)

أمـــا الســـؤال المطروح الآن أين السالنامات الخاصة بولاية مصر؟ وهل كان هناك سالنامات لمصر أساساً كباقي الولايات العثمانية أم لا توجد؟ الحقيقة أن هناك أموراً غامضة فيما يتعلق بسالنامه مصر حيث لا يوجد دليل حقيقـــي على وجود سالنامه خاصة بالولاية والدليل الوحيد وهو قيد لسالنامه مصـــر فـــي الكتالوج المحفوظ بالأرشيف العثماني برئاسة مجلس الوزراء التركي ويرجع تاريخه إلى عام ١٢٩٥هـــ(١٨٧٨م) ولا يمكن اعتباره دليلاً حقيقيا.

حيـــث أنه بالرجوع إلى تلك السالنامه في الأرشيف السابق الذكر لم نتمكـــن مـــن العثور على هذه السالنامه. وبالرجوع إلى الأرشيف المصري أيضا لم نستطيع الوصول إلى دليل لوجود سالنامه خاصة بمصر.

وفـــي الحقـــيقة إذا أدركـــنا الأهـــداف التي من أجلها تم عمل هذه الســـالنامات وهي رغبة الدولة العثمانية في الإطلاع على أمور ولاياتها من حيـــث مركـــزها الاقتصادي والمالي وما سوف يعود على الدولة من فوائد لأدركـــنا أنه من المنطقي والطبيعي عدم وجود سالنامه خاصة بولاية مصر تعد لإرسالها سنوياً إلى مركز الدولة كسائر الولايات الأخرى (من الممكن أن يكون قد صدر سالنامات خاصة بولاية مصر لكنها لا تحتوى على معلومات مفصـــلة كما هو الحال في السالنامات التي كانت ترسل إلى الدولة العثمانية) وربمـــا يرجع السبب في ذلك إلى أن وضع مصر قد اختلف منذ تسوية عام ١٨٤٠ /١٨٤١ وهـــي التسوية التي اعتبرت مصر ولاية مستقلة لا تربطها بالدولـــة العثمانـــية سوى بعض البنود الخاصة بتنظيم الجيش والجزية التي كانـــت مصـــر تدفعهـــا سنويا إلى الدولة العثمانية بالتالي كان اعداد سالنامه خاصـــة بمصر لإرسالها إلى مركز الدولة ليس له مبرر وبالتالي فعدم وجود ســـالنامه لمصر أمر منطقي للغاية. على أن هذا الغموض دفعنا إلى تساؤل جديـــد غاية في الأهمية وهو مصير دفاتر الطابو وهي الدفاتر التي رصدت أوضاع الولايات العثمانية لا سيما فيما يتعلق بشأن مساحة وتوزيع الأراضي

الزراعية والتوزيع السكاني ورصد أعداد ومساحات القرى والمراكز في هذه الولايات.

وقد اعتبرت هذه الدفاتر ذات أهمية كبرى في رصد أوضاع الولايات العثمانية خلال القرن السادس عشر . وقد وجد تطابقا كبيرا بينها وبين السالنامات من حيث طريقة العرض والمضمون واعتبرت السالنامات هي إمتداداً وتطورا كبيرا لدفاتر تطابو لذلك كان لابد أن نربط بينهما في موضوع هذه الدارسة . أما فيما يتعلق بدفاتر الطابو الخاصة بمصر والتي لم تستطع للوصول إلى دليل على وجودها في الأرشيف المصري أو الأرشيف العثماني في استانبول على حد السواء فيبدو أن الدولة العثمانية لم تضطر إلى عمل مثل هذه الدفاتر في مصر وذلك لوجود دفاتر خاصة بالأراضي المصرية قام بعملها المماليك من قبل وكانت غاية في الدقة من حيث توزيع مساحة الأراضي وأسماء القرى والضرائب المقررة على كل قطعة أرض وأسماء ملاكها.

ثم قامت بعد ذلك الدولة العثمانية في زمن ولاية سليمان باشا الخادم عام ١٥٢٤ /١٥٢٥ م بعمل مساحة جديدة للأراضي مستعينين بالدفاتر السابقة الذكر وعملوا دفاتر جديدة أطلق عليها اسم دفاتر الترابيع.[٤] ويبدو أن هذه الدفاتر كانت كافية للإدارة العثمانية حيث أن هدفهم الأساسي في مصر كان الحصول على ضرائب الأطيان دون غيرها (على الأقل منذ بداية التنظيمات العثمانية الأولى في مصر وحتى نهاية القرن السادس عشر حيث

بدأت الدولة منذ هذا التاريخ تقريباً الإهتمام بالحصول على عوائد أخرى في مصـــر مثل إيرادات الجمارك والأموال المتفرقة). لذلك لم تكن دفاتر الطابو ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدولة في مصر .ولعل هذا يفسر عدم وجود دفاتر طابو تتعلق بمصر.

لكـــن فـــيما يـــتعلق بالولايات العثمانية الأخرى كانت دفاتر الطابو مصـــدرا أساسيا لإعادة صياغة السالنامات العثمانية الجديدة والتي اعتبرتها الدولة مصدرا من مصادر التعرف الكامل على أوضاع الولايات التي كانت تحـــت ســـيطرتها وتحديد احتياجاتها من هذه الولايات وكيفية الاستفادة منها بصورة مثالية.

وبالرجوع إلى السالنامات العثمانية نجد أنها كانت تتضمن معلومات عـــن الدولـــة العثمانية وسلاطينها ومؤسساتها وتشكيلاتها الإدارية المختلفة وملـلهـــا وطوائفهـــا الدينـــية والمذهبية في أكثر الأحوال وعدم التركيز على الانتماء القومي إلا إلى الأقوام والعناصر غير الإسلامية والخاضعة للسيطرة العثمانـــية [٥] فضـــلا عـــن التمثيل الأجنبي والنظام النقدي والتقويم السنوى والأحوال والوقائع مع أسماء أركان الدولة وكبار موظفيها والألقاب الرسمية المـــتداولة فـــي الأوساط الرسمية. وإلى جانب السالنامات العامة كانت هناك سالنامات تصدرها النظارات والهيئات الحكومية الأخرى مثل سالنامه نظارة الخارجـــية والمعـــارف والســـالنامات العلمـــية أو التـــي تصدر عن الجيش والبحرية.

وتتضـــمن سالنامات الوزارات تفاصيل عن الوزارات التي أصدرتها والعامليـــن بها وتشكيلاتها والنظم والقوانين الخاصة بها. فعلى سبيل المثال توضح السالنامه البحرية اعداد أفراد القوات البحرية واعداد السفن التابعة لها وبـــيان بـــأنواع هذه السفن ومهمة كل منها وبيان بأسماء القواد والأفراد مع تحديد رتبه كل منهم وراتبة الشهري أو السنوى . كذلك تحدد هذه السالنامات مواقع بعض القواعد البحرية التابعة للدولة سواء داخل الدولة أو خارجها.(٦) كمـــا كان هناك السالنامات الطبية التي توضح الأحوال الصحية في الدولة حيـــث تعطيـــنا معلومات مفصلة عن أعداد المستشفيات والمراكز الطبية في الدولـــة كذلـــك عـــدد الأطـــباء وتخصصاتهم وجنسياتهم وعدد الممرضين والممرضات والعاملين في مجال الصحة مع وضع بيان تفصيلي عن رواتبهم ومقـــدار العـــلاوة الســـنوية لكـــل منهم. كذلك تعطينا هذه السالنامه بعض المعلومـــات عن الأمراض المستوطنة في الدولة ومدى خطورتها كذلك تحدد مواقع المستشفيات والصيدليات الموجودة في الدولة كذلك تعطينا بيانا بأنواع الأدوية وتحديد أسعارها وبيان بأسماء المنتفعين بهذه الأدوية مجانا.(٧)

وقد كانت السالنامات تنهج نهجا موحدا في تبويب مواضيعها باستثناء بعض التغيرات الطفيفه التي لحقت ببعضها. فبعد إعلان الدستور عام ١٨٧٦ م علـــى ســـبيل المثال أخذت السالنامات تنشر وبصورة دورية نص القانون الأساســـي (الدســـتور العثمانـــي) حـــتى بعد حل المجلس وتعليق العمل

بالدستور مسبوقا برسالة التكليف التي أرسلها السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ -١٩٠٩م) إلى مدحت باشا يطلب منه فيها إعلان الدستور.[٨]

وإلى جانب تلك السالنامات كانت هناك السالنامات التي تصدرها الولايات العثمانية منذ بداية العقد الرابع من القرن التاسع عشر وتشير بعضها إلى بداية صدور أول سالنامه رسمية في الدولة حيث ذكرت سالنامه ولاية بغداد التي صدرت عام ١٣٢٤هـ (١٩٠٦م) أن أول سالنامة رسمية ظهرت في الدولة العثمانية يرجع تاريخها إلى عام ١٢٦٢هـ(١٨٤٦م) بمبادرة من الصدر الأعظم مصطفي رشيد باشا وذلك بعد عودته للصدارة العظمي عام ١٨٤٥م. لكن بالرجوع إلى الأرشيف العثماني تبين أن أول سالنامه رسمية صدرت في الدولة العثمانية كان عام ١٢٦٣هـ (١٨٤٧م) وليس عام ١٢٦٢ هـ (١٨٤٦م). كذلك تذكر نفس السالنامه أن أول ولاية عثمانية أصدرت سالنامه خاصة بها كانت ولاية البوسنة وذلك عام ١٢٩١هـ (١٨٧٤م).

وهذا أيضا غير صحيح حيث أنه بالرجوع إلى السالنامات التي صدرت عن الولايات العثمانية منذ نشأتها تبين أن أول سالنامة صدرت عن إحدى الولايات العثمانية كانت سالنامه ولاية أدنه وذلك عام ١٢٥٧هـ (١٨٤١م) أي قبل سالنامه ولاية البوسنة بحوالي أربعة وثلاثين عاما. كذلك من الولايات العربية ولاية حلب التي صدرت سالنامتها عام ١٢٨٨هـ (١٨٧١م)أي قبل سالنامه البوسنة بحوالي ثلاث سنوات تقريبا ثم تأتي بعدها سالنامه ولاية البوسنة التي ذكر أنها الأولى من حيث تاريخ الصدور. وقد

ذكـــرت بعـــض المصـــادر أن السالنامات الرسمية التي صدرت عن الدولة العثمانية بدأت منذ عام ١٢٦٣هـ وحتى عام ١٣٣٣هـ (١٨٤٧ –١٩١٨م) وتمـــثل هذا في ٦٨ عددا من سالنامات الدولة الرسمية. لكن في الحقيقة لابد مـــن إعادة نظر في تحديد أعداد السالنامات الرسمية التي صدرت عن مركز الدولـــة والموثق بكتالوجات الأرشيف العثماني باستانبول . حيث أنه بالبحث الدقيق في الأرشيف تبين وجود أعدادا أخرى من السالنامات الرسمية يرجع تاريخهـــا إلـــى عام ١٣٤١هـ (١٩٢٦م) أي على ما بعد إعلان الجمهورية التركـــية . مـــن ثـــم يمكـــن القول بأن الأرقام المدونة بكتالوجات الأرشيف العثمانـــي والتي تحدد عدد سالناماتها الرسمية وتاريخ نهاية صدورها يحتاج إلـــى إعادة نظر للوصول إلى معلومات أكثر دقه من المعلومات التي حصلنا عليها من واقع الكتالوجات المحفوظة بالأرشيف العثماني.(٩)

ومـــن خلال الإطلاع على مضامين بعض السالنامات التي صدرت عـــن بعض الولايات العثمانية تبين أنها تماثل وبشكل كبير دفاتر الطابو التي كانـــت قـــد صدرت عن هذه الولايات منذ عام ١٣٠٠م للتعرف على أحوال الولايـــات التـــابعة لهـــا. لاسيما فيما يتعلق بالتوزيع السكاني ورصد القرى والمراكـــز في هذه الولايات. كذلك الاهتمام بالأمور المتعلقة بالضرائب من حيث أنواعها وطريقة توزيعها وطريقة جبايتها والمؤدين لها. لكن يلاحظ أن التعداد الوارد في دفاتر الطابو لحصر السكان تنقصه الدقة حيث سجلت تلك الدفاتـــر عـــدد الســـكان الذين يؤدون الضرائب فقط متجاهلين بذلك النساء

والأطفـــال وكـــبار الســـن وحتى بعض رجال الدولة المعفون من أداء هذه الضرائب. فكانت النتيجة عدم وجود تعداد سليم لقرى الولايات العثمانية ولا حتى مدنها. كذلك تشير دفاتر الطابو إلى بعض الحرف والصناعات وبعض أنـــواع المعـــادن والمحاصيل الموجودة في الولاية التي صدرت عنها. كذلك أســـماء الأضـــرحة والمســـاجد وأســـماء بعض القبائل التي استوطنت هذه الولاية.(١٠)

ويـــبدو أن عدم دقة دفاتر الطابو في تدوين معلوماتها قد دفع الإدارة العثمانية على إبتكار دفاتر أخرى تقوم بنفس المهمة لكن مع سد العجز الذي وجد في دفاتر الطابو القديمة مع التركيز على جهة معينة دون غيرها. بمعنى أنـــه لا توجـــد دفاتـــر طـــابو تخص هيئة معينة أو وزارة بعينها كما فعلت الســـالنامات العثمانـــية الجديـــدة وهذا سوف يعطي صورة أكثر دقة وأكثر وضوحاً للإدارة العثمانية تستطيع بموجبه التصرف بشكل أكثر نظاماً واكثر سهولة.

لكـــن يلاحظ أن السالنامات العثمانية لم تستطع كدفاتر الطابو وضع تعـــداد سكاني دقيق لأنها اتبعت نفس الأسلوب الذي اتبعته دفاتر الطابو من قـــبل وهو ربط تعداد السكان بمن يؤدي الضريبة من الأهالي وإغفال النساء والأطفـــال فـــي هذه القرية . هذا بالإضافة إلى العادات والتقاليد الدينية التي كانت سائدة في تلك الفترة والتي تحرم ذكر أي معلومات عن النساء وهذا ما ســـبب قصورا واضحا في هدف السالنامات العثمانية في رصد عدد السكان

وإنتماءاتهم. فعلى سبيل المثال رصدت سالنامه ولاية قونيه التي صدرت عام ١٢٨٩هـ (١٨٧٣م) عدد سكان قرية حصار التابعه لها بـ ١٥٠ فردا من الرجال وعدد منازلها بـ ٥٠ منزلا ولم يرد ذكر عدد النساء والأطفال فيها. وبالرجوع إلى باقي القرى التابعة للولاية المذكورة تبين أن تعداد السكان في هذه القرى قد دون بنفس الطريقة متجاهلاً أعداد النساء والأطفال.[١١]

ولا عطاء فكرة عن مضامين بعض السالنامات الولايات العربية في العصر العثماني فقد تم اختيار سالنامة ولاية الموصل التي صدرت عام ١٣٠٨هـ (١٨٩٠م) لعرض مضمونها كدراسة حالة وليس دراستها بصورة تفصيلية حيث أن هذا موضوع آخر يحتاج إلى دراسة منفرده.

بدأت السالنامة بافتتاحية للتعريف بها والتقويم السنوى والوقائع المشهورة منذ عام ٦٢١٢ قبل الهجرة والذي اعتبرته السالنامة عام خلق سيدنا آدم عليه السلام وحتى زيارة إمبراطور ألمانيا إلى استانبول عام ١٨٨٩م وأسماء الخلفاء الراشدين والأمويين والسلاطين العثمانيين مع نبذة عن حياتهم وولادتهم وسنوات وصولهم إلى الحكم وأعوام وفاتهم.

كما تضمنت السالنامة قائمة بأسماء الملوك والأباطرة المعاصرون أعقبها بقائمة أسماء الولاه المتصرفين الذين حكموا الموصل منذ عام ١٥٩١م وحتى عام صدور السالنامة وحوت السالنامة أيضاً الألقاب الرسمية والرتب والأوسمه والنياشين في الدولة العثمانية.

أمـــا الصـــفحات التالية فقد خصصت لذكر دوائر الدولة وتشكيلات الجـــيش والجـــندرمه (القـــوات العسكرية التي كانت تحفظ الأمن بين أقاليم الولايـــة) والرؤســـاء الروحانيين للطوائف غير الإسلامية في الولاية وكذلك مـــراقد وأضـــرحة الأنبـــياء والأولياء. كذلك تعطينا معلومات عن المعادن والمنســـوجات والمحاصيل الزراعية والجبال في الولاية والأقاليم التابعة لها. وبعد ذلك تذكر موقع الولاية بالدارسة والبحث وتعطى معلومات مفصلة عن الوحـــدات الإداريـــة التابعة لها وسكانها ومدارسها وإدارتها ومصاريفها ثم خصـــص نصـــف الســـالنامه تقريبا للحديث عن تاريخ الموصل وجغرافيتها فضلا عن معلومات تاريخية وجغرافية عن الألوية والأقضية التابعة لها.[١٢]

ورغـــم أن السالنامات العثمانية تنفرد أحيانا بمعلومات لا تتوفر في المصـــادر الأخرى إلا أن الضرورة تقتضى في بعض الأحيان الرجوع إلى مصـــادر أخرى معاصرة لتوضيح بعض الجوانب الغامضة في السالنامه أو تصويب ما ورد فيها من معلومات غير دقيقة بل ومتضاربة أحيانا. فتعترف الســـالنامات بقصـــورها فـــي تقديم أرقام دقيقة عن عدد السكان وتؤكد بأن أرقامهـــا تقديـــرية وأن إحصـــائياتها لا تشمل جميع السكان وبخاصة أبناء العشائر كما أن الأرقام الواردة في السالنامات تخص الذكور من السكان فقط لأن الإحصاء لم يكن يشمل النساء في أغلب الأحوال للاعتبارات الاجتماعية والدينـــية الســـائدة أنذاك [١٣]. وعلى الرغم من ذلك فإن السالنامات العثمانية تتضـــمن معلومـــات كثـــيرة عن الأوضاع الإدارية والاقتصادية والصحية

والتعليمية في الولايات المختلفة يمكن الاستفادة منها للقيام بدراسات جادة عن التاريخ الاجتماعي والاقتصادي حيث شهدت الأوضاع السكانية والاقتصادية والثقافية وغيرها خلال عقود القرن الماضي تحولات كبرى.

فإذا نظرنا على سبيل المثال إلى الأوضاع السكانية في بعض الولايات العربية خلال القرن التاسع عشر سوف نجد أن هناك تحولات كبرى قد ظهرت في البنيه الأساسية للسكان فتغيرت ملامح المدن وزحف الريف على المدينة إلى درجة لم يعد بالإمكان التعرف على ملامحها . فهناك مدن كان عدد سكانها في بداية القرن الماضي لا يتجاوز ٣٠ ألف نسمه بينما يبلغ قاطنيها اليوم مليون نسمه. هذا بالإضافة إلى إختفاء قرى بالكامل ورد ذكرها في دفاتر الطابو الخاصة بالولاية وكذلك بعض الأعداد الأولى من سالنامات الولاية نفسها. وقد كانت هذه الظاهرة ملفته للنظر إلى حد كبير لأن معظم القرى التي أختفت كانت تحتوى على عناصر سكانية ذات إنتماء قومي خاص مثل الأكراد على سبيل المثال.

وعلى هذا رأت بعض الدراسات في التاريخ العثماني أن الطريقة والأسلوب التي كتبت به السالنامات منذ صدورها كانت تهدف إلى إذابة المجتمع العربي على وجه الخصوص في بوتقه واحدة قاصدة بذلك طمس معالم الانتماءات القومية التي كانت تسيطر على المجتمع العربي في تلك الفترة واكتفت بذكر الانتماءات الدينية فقط وهذا يخالف ما ذكرته بعض المصادر التي تنفى ارتباط الدولة العثمانية بالانتماءات الدينية.

ومـــن ناحـــية أخـــرى أتهم بعض الباحثين في تاريخ الأكراد الدولة العثمانـــية أنهـــا كانـــت تســـعى جاهدة وبخطه منظمة طمس معالم ووجود الانـــتماءات القومية للأكراد في العراق وذلك عن طريق إذابتهم في المجتمع العراقـــي آنذاك (لا يمكن أن نعتبر السياسة التي انتهجتها الدولة العثمانية في العـــراق ابـــتكاراً ابتدعته لإدارة شئون البلاد بسهولة بكل كانت هذه السياسة نظامـــاً متـــبعا في جميع الولايات التي وقعت تحت السيطرة العثمانية فعلى سبيل المثال قامت الإدارة العثمانية عند وصولها إلى البلقان كذلك بعد عودتها إلـــى آســـيا الصغرى بنقل عائلات بأكملها من مكان لآخر وذلك كوسيلة من وســـائل مواجهة العصيان القائم على النزعات القومية أو الدينية أو المذهبية ومحاولتها لدمج هذه العناصر داخل المجتمع .

وقد كان رد فعل هذه الجماعات متباينا فرضى البعض بهذه التغيرات وذابـــوا فـــي المجتمع الجديد الذي فرضته الدولة العثمانية عليهم أما البعض الآخر فقد رفض هذه التغييرات فتحولوا بذلك إلى أقليات وذلك بسبب تمسكهم بهويتهم ورفضهم التخلى عنها.

وهذا ما سبب في النهاية إلى وجود مشكلات سياسية كبرى في دول الـــبلقان إنتهت بعضها بانهيار الدولة كما حدث في يوغوسلافيا والتي عانت لفترة طويلة لصراعات دموية كان أساسها الصراع العرقي والديني والمذهبي وانتهت هذه الصراعات بتفكك هذه الدولة إلى دول أصغر لكنها عادت كدول ذات انـــتماءات معينه). فقامت الإدارة العثمانية في العراق بفتح باب الهجرة

مـــن الـــريف الكردي إلى المدن العراقية الأخرى لدمج هذه العناصر داخل المجـــتمع العراقـــي. وفي بعض الأحيان كانت الإدارة العثمانية تقوم بتهجير أكـــراد العـــراق إلى المدن بالقوة مستخدمين أساليب الإبادة في حالة رفضهم أوامـــر الدولة. ثم قاموا بدمج القرى الصغرى التي كانت تتألف من عناصر كـــردية بالمدن العراقية التي تقع في نطاقها وكان الهدف من ذلك منع وجود أي تكـــتلات كـــردية داخـــل الأراضـــي العراقية قد تسبب لهم مشاكل غير مـــرغوب فـــيها. وقـــد برز ذلك بصورة واضحة في بعض سالنامات ولاية العـــراق في سنوات متفرقة حيث اختفت قرى كردية بأكملها وظهرت قرى أكبر حجما وصل بعضها إلى مرتبة المدينة الكبرى.(١٤)

وعلـــى الـــرغم من ذلك أدراك الأكراد خطورة الخطة التي رسمها العثمانيون لطمس معالم إنتماءاتهم القومية ودعوا ذويهم للقيام بخطة مضادة لمواجهـــة الأغـــراض العثمانـــية حيث أنهم دعوا ذويهم للهجرة من الريف الكردي المعني بالأمر إلى المدن العراقية كما أرادت الدولة لكنهم اتجهوا في هجرتهم هذه إلى منطقة واحدة وهي شمال العراق والمتمثل في مدن الموصل وكركوك وأربيل وشهر زور (السليمانية) وغيرها. ومنذ ذلك الوقت أصبحوا يمثلون الغالبية العظمى من سكان شمال العراق وأصبحوا قوه لا يستهان بها تهـــدد دائمـــا استقرار العراق بل وصل هذا التهديد أيضاً إلى شرق وجنوب شـــرق تركيا حيث أنهم حتى الآن متمسكين بإنتماءاتهم القومية ويسعون بكل

قوة إلى تكوين دولة مستقلة بلغه خاصة بعاصمة مستقلة وهي كركوك وتشمل شمال العراق وشرق وجنوب تركيا وأجزاء من سوريا وإيران. (١٥)

في النهاية وبعد عرض مضامين بعض السالنامات تبين أهميتها لدراسة التاريخ العثماني بشكل عام وتاريخ الولايات العربية في العصر العثماني بشكل خاص لاسيما فيما يتعلق بالأحوال الاقتصادية الاجتماعية في تلك الولايات وكيف أن الدولة كانت حريصة على الاستفادة من هذه الولايات بقدر الإمكان وتوفير سبل الراحة والاستقرار لها في هذه الولايات والعمل على القضاء على حركات العصيان والتمردات والرغبة في الانفصال عن الدولة وكيف أن الدولة قد أدركت خطورة الانتماءات القومية في السير نحو الاستقرار الذي ترغبه الدولة. لذلك عملت الدولة جاهدة في القضاء على هذه الانتماءات القومية وظهر هذا بصورة واضحة في مضامين السالنامات التي تناولتها هذه الدارسة.

ملاحـــق

"ملحق رقم ١"

جدول يوضح العاملين في إحدى المستشفيات المركزية العسكرية بولاية حلب

١٢٨٤ -١٣٢٦هـ / ١٨٦٧- ١٩٠٨م

(الأرشيف العثماني، حلب ولايه سالنامة سي، برنجي دفعه سنة ١٢٨٤هـ صفحة ٣٨، سنة ١٣٢٦هـ، صفحة ١٧٦، ١٧٧)

	٣	٢	-	١	-	-	-	٦
	٢	٢	-	١	-	-	-	٥
	٢٠	٣	-	١	-	-	-	٦
	٣	٢	-	١	-	-	-	٦
	٢	٢	-	١	-	١	-	٦
	٢	٢	-	٢	-	-	١	٧
	٣	١	-	١	-	-	١	٦
	٣	١	-	١	-	-	١	٦
	-	-	-	-	-	-	-	-
	١	-	-	١	-	-	-	٢
	١	-	-	١	-	-	-	٢
	٢	١	-	٢	١	١	-	٨
	٢	٢	-	٣	١	١	-	٩
	٢	٢	-	٣	١	١	-	٩
	٥	٧	-	١	١	١	-	١٦
	٢	-	-	١	١	١	-	٥
	٢	١	-	٢	١	١	-	٨

السنة	طبيب	جراح	طبيب عيون	صيدلي	مدير	كاتب	إمام	خدمة	مجموع
١٣٠٣	٣	٢	–	٢	١	١	–	–	٩
١٣٠٤	٣	١	–	–	١	١	–	–	٦
١٣٠٥	٤	٢	–	٤	١	١	١	–	١٣
١٣٠٦	٣	٣	–	٣	١	١	١	–	١٢
١٣٠٧	٣	٣	–	٣	١	١	١	–	١٢
١٣٠٨	٦	٢	–	٤	١	١	١	١	١٦
١٣٠٩	٣	٣	–	٣	١	١	١	–	١٢
١٣١٠	١٢	٤	–	٤	١	١	١	١	٢٤
١٣١٢	٣	٥	–	٤	١	١	١	–	١٥
١٣١٣	٣	٨	–	٣	١	١	١	١	١٨
١٣١٤	٣	٢	–	٢	١	١	١	–	١٠
١٣١٥	٤	٢	–	٢	١	١	١	–	١١
١٣١٦	٥	٨	–	٣	١	١	١	١	٢٠
١٣١٧	٣	٨	–	٣	١	١	١	–	١٧
١٣١٨	٥	٤	١	٤	١	١	١	–	١٧
١٣١٩	٥	٤	١	٤	١	١	١	–	١٧
١٣٢٠	٥	٥	١	٤	١	١	١	–	١٧
١٣٢١	٧	٥	١	٥	١	١	–	–	٢٠
١٣٢٢	٨	٥	١	٥	١	١	–	–	٢١
١٣٢٣	٨	٥	١	٥	١	١	–	–	٢١
١٣٢٤	١٤	٥	–	٤	١	١	١	٥	٣١
١٣٢٦	٢٠	٥	–	٥	١	–	١	٥	٣٧

"ملحق، رقم ٢"

١٣٢٨

سنهٔ مالیه

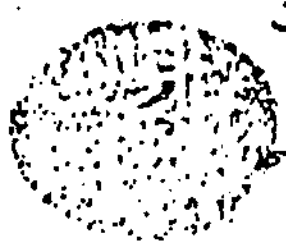

لسان عثمانی

آلتنجی یدنجی سنه

درسعادت

سلانیك مطبعه‌سی
١٣٢٨

"ملحق رقم ٣"

الصفحة الأولي لسالنامة ولاية بغداد

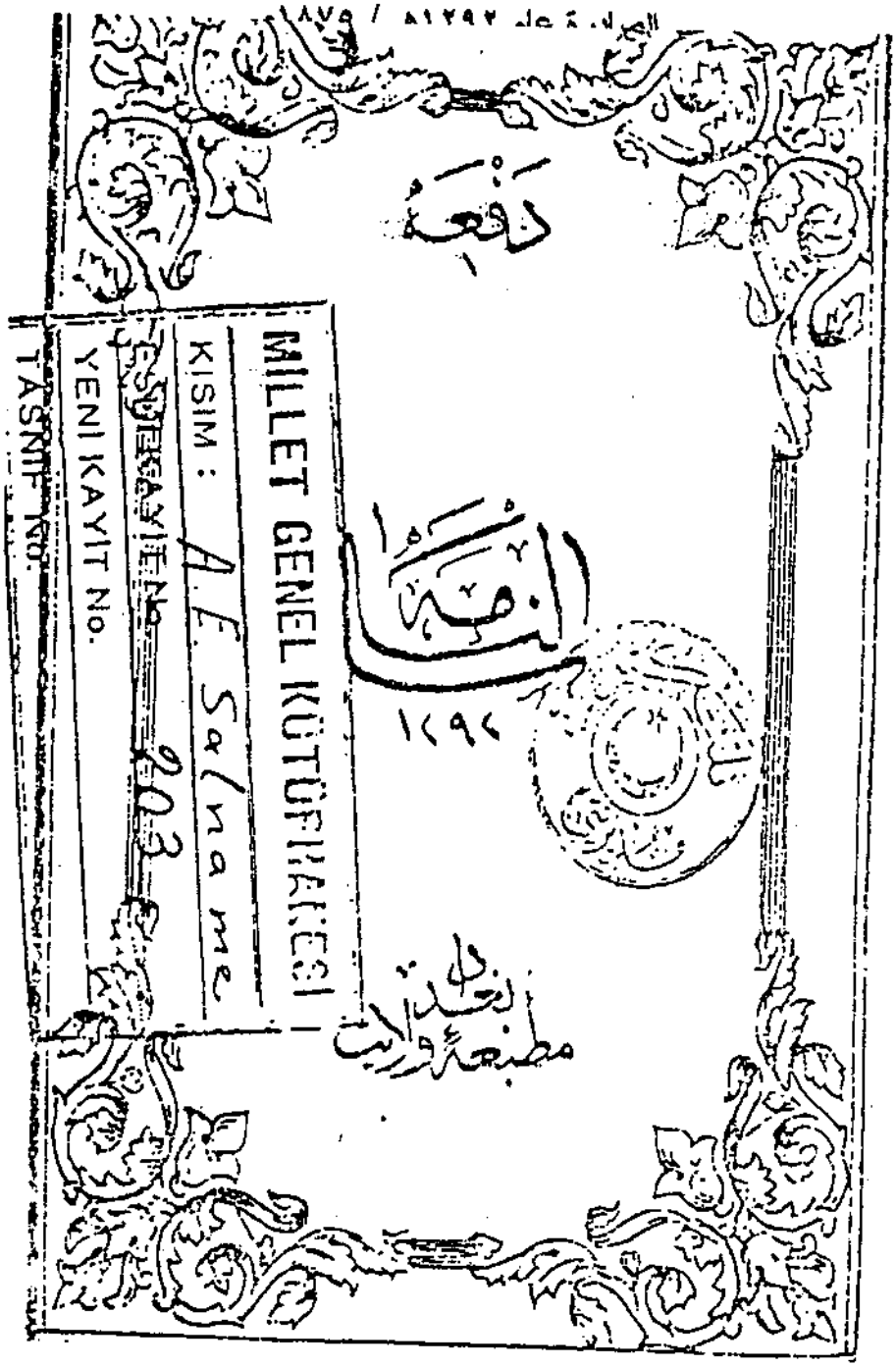

"ملحق رقم ٤"

صورة لدفتر العوارض خانة الخاص بولاية حلب والذي يوضح قيام الدولة العثمانية بعمل تعداد سكاني لقضاء حلب وتوابعها

(دفتر عوارض خانة حلب لعام ١٦١٦م صفحة ٤٠)

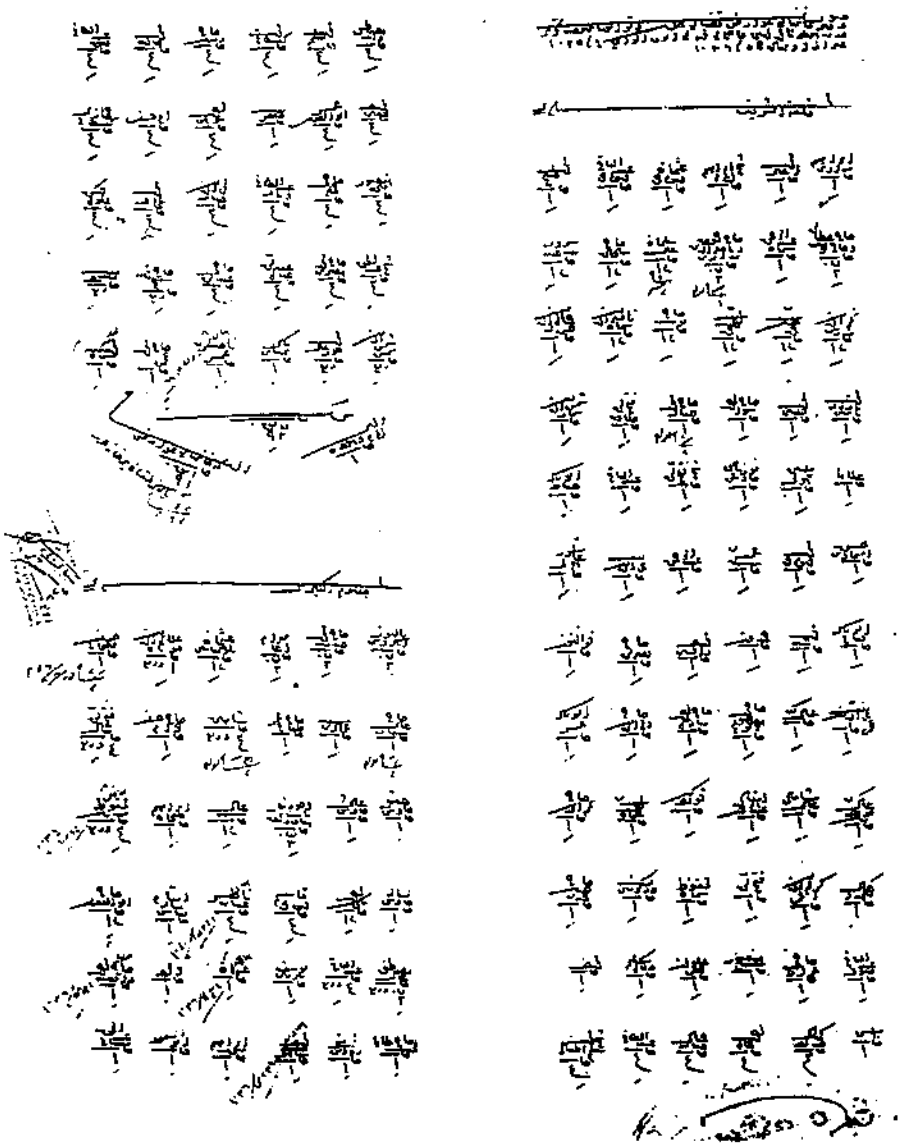

"ملحق رقم ٥"

موازنة ولاية بغداد كما أوردتها سالنامة عام ١٣١٤ هـ / ١٨٩٦م

٣٤٣ ﴿موازنه مالیه جدولی﴾

﴿بغداد ولایتك اوجبوزاون بر سنی واردات ومصارفات﴾
﴿عمومیه موازنه سنی مبین جدولدر﴾

غروش	واردات	غروش	مصارفات
٠٠٧٠٤٨٦٥	جادر ویرکوسی	٠٠٢٦٢٨٥١	شرعیه
٠٠٥٣٢٩٦١	بدل عسکری	٠٢٠٤٠٥٠١	داخلیه
٠٥٧٠٧٩٣٥	اغنام رسمی	٠٠٩٤٩٨٦٢	عدلیه
٠٠١٦١٩٥٠	جاموس «	٠١١٦٨٥٢٦	مع ذاتیه مالیه
٠٠٤١٠٣٢٠	دوه «	٠٤٧٧٠٢٠٦	ژاندرمه
٠٣٩٥٥١٩٢	مقطوعاً احاله اولنان اعشار بدلی	٠٠٠٧٧٧٢٤	پولیس
		٠٠٨٠٠٥٢٥	متقاعدین وایتام وارامل عسکریه
٠٧٣٤٥٢٨١	امانهٔ ادارهٔ اولنان اعشار حاصلاتی	١٠٦١٠٨٨٢	التجی اردوی همایون ك حوالاتی
٠٠٠١٨٥١٧	املاك امیریه وایجار وحاصلاتی	٢٠٦٨١٠٧٧	یکون
٠٣٣٢٧٧٠٧	رسومات متنوعه		
٠٠١٠٧٣٤٢	اورمان حق وکراسه وپول رسملری		
٠٠٠٤٠٤١٨	انواع معادن		
٠٠٥٠١٣٥٩	املاك وطابو خرجلری		
٠٠٢٣٣٣٨٤	محاکم خرجلری		
٠٠٢٩٤٩٨٥	حاصلات متفرقه		
٢٣٣٤٢٢١٦	یکون		

الهـــوامـــش

١- فاضـــل مهدي، السالنامات العثمانية وأهميتها لتاريخ العراق، مجلة (الـــوارد) ، العـــدد الثانـــي- مجلـــد ١٧ لعـــام ١٩٨٨ صفحة ٨، Mehmet, Eminoglu, Sal-Name,Istanbul 1988,P.5 .

٢- اعـــتمد عـــدد ملحوظ من الباحثين في تاريخ الولايات العربية خلال النصـــف الثانـــي من القرن التاسع عشر على المعطيات الواردة في السالنامات العثمانية في دراساتهم التي أعددها خلال العقدين الأخرين في بعض الجامعات العربية والتركية حيث قام هؤلاء الباحثين بنشر العديـــد مـــن دراساتهم عن السالنامات العثمانية وأهميتها التاريخية (جبار قادر، أربيل في السالنامات العثمانية، مجلة كاروان، العدد ٩١ لســـنة ١٩٩٠ ، فاضـــل مهـــدي ، المـــرجع الســـابق صفحة ١٤، Mehmet,Eminoglu,Ibid,P.12,14).

٣- جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد في عهد الوالي مدحـــت باشـــا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ – ١٩١٧ ، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٠، صفحة ١٣، ١٤.

٤- بالرغم من قيام الدولة بعمل مساحة للأراضي الزراعية عام ١٥٢٤/ ١٥٢٥ لـــتحديد مقـــدار هذه الأراضي والضرائب المفروضة عليها والوصـــول إلى نتائج جيده من إجراء هذه المساحة إلا أن عمل هذه

المساحة لم يكن الأخير حيث قامت الدولة عام ١٥٧٥، عام ١٥٧٩م وذلـك أثـناء ولاية مسيح باشا على مصر بعمل مساحة للأراضي الزراعـية لـتحديد ما بها من زيادة أو نقصان (الأرشيف العثماني برئاسـة مجلس الوزراء التركي، دفاتر المهمة، دفتر رقم ٣٦ وثيقة ٤٤٩ صفحة ١٦٣ بتاريخ١٥٧٩ م).

٥- رصـــدت ســـالنامة ولاية قونية الصادرة عام ١٣٢٥هـــ (١٩٠٧م) أحـــوال سكان إحدى القرى التابعة لها وهي قرية أنطاليا على النحو التالي.

الديانة	عدد الرجال	عدد النساء	المجموع
مسلمون	٤٥٩٨١	٤٤٢٤٣	٩٠١٣٤
روم	٣٠٩٦	٣٢٤٣	٦٣٣٩
ارامن	٣٩	١٩	٥٨
يهود	٧٨	٧٨	١٥٥
أقباط	٢١٢	١٩١	٤٠٢

(الأرشيف العثماني ، ولاية قونية سالنامة سي بتاريخ ١٣٢٥هـــ (١٩٠٧م) صفحة ٣١١.

٦- الأرشـــيف العثمانـــي، بحرية سالنامة سي، سنوات متفرقة ١٣١٩-١٣٤٢ (١٩٠١ -١٩٢٤م).

٧- الأرشـــيف العثماني، عفيت سالنامة سي، سنوات متفرقة ١٣١٦ - ١٣٢٤هـــ (١٨٩٩-١٩٠٦م)

٨- بالـــرجوع إلـــى رؤوس بعض السالنامات الخاصة ببعض الولايات العثمانـــية تبين وجود نفس المقدمة التي بدأت بها.حيث بدأت جميعا بذكر نص القانون الأساسي الذي وضع في عهد السلطان عبد الحميد

الثانـــي عام ١٨٧٦م. (الأرشيف العثماني، ولاية حلب سالنامه سي عام ١٣٠٢هـ (١٨٨٥م) صفحة ١، ولاية كسوفا سالنامه سي عام ١٣٠٠هـــ (١٨٨٥م). صـــفحة ١، ولاية كسوفا سالنامه سي عام ١٣٠٨هـ (١٨٩١م) صفحة ١).

٩- الأرشيف العثماني، ولاية بغداد سالنامه سي عام ١٣٢٤هـ (١٩٠٦-م) صـــفحة ٣ ،ولاية أدنه سالنامه سي عام ١٢٥٧هـ (١٨٤١م) ، ولايـــه حلـــب سالنامه سي عام ١٢٨٨هـ (١٨٧١م) ولايه بوسنه سالنامه سي عام ١٢٩١هـ (١٨٧٤م).

١٠- الأرشـــيف العثمانـــي ، ولايـــه موصل سالنامه سي، برنحي دفعه، ١٣٠٨هجري، موصل مطبعه سنده طبع أو لتمشدر ١٣٠٨هجيري / ١٣٠٦ رومي ، حلب عوارضي خانه دفتري، ١٦١٦م، ولاية قونية سالنامه سي ١٢٨٩هـ(١٨٧٣م) صفحة ١٧٨، صفحة ١٨٢.

١١- الأرشـــيف العثمانـــي ، ولايـــة قونيه سالنامه سي، المصدر السابق صفحة ٣٢٢.

١٢- الأرشيف العثماني، ولاية موصل سالنامه سي ١٣٠٨هـ (١٨١٩م) المصدر السابق.

١٣- الأرشـــيف العثمانـــي ، ولايـــة قونية سالنامه سي، المصدر السابق صفحة ٣٢٣،٣٢٤.

١٤- ذكـــر فـــي بعض دفارت الطابو، الخاصة بولاية الموصل في القرن السـادس عشر أسماء بعض القرى المؤلفة من عناصر كردية بنسبة كبـيرة واختفـت هذه القرى بعد ذلك خلال قيد السالنامات الخاصة بالموصل ولم نستطع التوصل إلى موقع هذه القرى على الطبيعة أو علـى الخريطة (الأرشيف العثماني ، دفاتر الطابو، دفتر رقم ٦٦٠ صفحة ١٧٢).

١٥- الأرشيف العثماني ، ديار بكر سالنامه سي عام ١٢٨١هـ (١٨٦٩م) صفحة ١١٨ -١٢٢ ، عام ١٣٩١هـ (١٩٠١م) صفحة ٥٨ -٦٤، ولاية بغداد سالنامه سي عام ١٣٢٥هـ (١٩٠٧م) ،ولاية موصل سـالنامه سـي ١٣٠٨هـ (١٨٩١م) ، ١٣٣٠هـ (١٩١٢م)، جبار قادر، السالنامات العثمانية وحكاية الوثائق النادرة عن كركوك، كورد يشميديا ٢٠٠٢م، صفحة ٥.